آيك صبيحات..

"يبدأ التمكين بمعرفة حقوقي بالعمل"
هنا أقف..

آيك صبيحات، 32 عاماً، محامية متطوعة في مركز كنعانيات للتنمية والدراسات الذي أُسِّسَ في عام 2015 كمؤسسة مجتمعية تهدف إلى المساهمة في القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد شاركت عن قرب في إنشاء وتشغيل وحدات الحماية المجتمعية عندما قام مركز "كنعانيات بتوقيع مذكرة تفاهم مع جمعية مدرسة الأمهات من خلال مشروع تمكين النساء من أجل كرامتهن والمستقبل وهي الجهة الممولة من صندوق دعم المساواة بين الجنسين /هيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين الذي تقوم بتنفيذ مشروع مدته ثلاثة أعوام حيث يهدف المشروع إلى تعزيز مشاركة المراة بسوق العمل الفلسطيني ضمن بيئة عمل لائقة للعاملات في القطاع الخاص في فلسطين. وتعمل هذه الوحدات بشكل مكثف في مجال التوعية بحقوق العمال. وكان العمل في وحدات الحماية المجتمعية للسيدة آيك تجربة قد عمقت من منظورها ورؤيتها، وهي ترغب في مواصلة دعم النساء في مكان العمل وضمان حقوقهن في ظروف عمل لائق.

إن الآراء المعبر عنها في هذه المنشور هي آراء الجهة الناشرة ولا تعبر بالضرورة عن الآراء والسياسات الرسمية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الأمم المتحدة أو أي من المنظمات التابعة لها.

بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة
صندوق دعم المساواة بين الجنسين
Mothers School Society جمعية مدرسة الأمهات

مشروع تمكين النساء من أجل كرامتهن والمستقبل

2016 كانت البداية

آيك صبيحات محامية حقوق الإنسان فلسطينية كانت تقدم المساعدة القانونية للناجيات من العنف خلال حياتها المهنية. وفي عام 2016، انطلقت آيك في رحلة جديدة، من خلال مشروع تمكين النساء من أجل كرامتهن والمستقبل بدعم صندوق المساواة بين الجنسين/هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لمساعدة العاملات في جنين - مدينة في شمال الضفة الغربية - اللواتي يتعرضن لإنتهاكات في العمل.

تقول آيك

أعمل كمتطوعة في وحدة الحماية المجتمعية التي أنشئت داخل مركز كنعانيات للدراسات والتنمية لحماية حقوق النساء العمالية من خلال زيادة وعيهن بحقوقهن الاساسية التي نص عليها قانون العمل الفلسطينية، تقديم الاستشارة لهن وتحوي الحالات الى جهة الاختصاص والعمل على متابعتها في أماكن العمل.
ويشمل عملنا خلال وحدة الحماية المجتمعية زيارات ميدانية للمؤسسات الخاصة لزيادة وعي العاملات وأصحاب الأعمال بحقوق العاملات بموجب قانون العمل الفلسطيني. فظروف العمل هنا ليست بالجيدة حيث أن العديد من العاملات في القطاع الخاص لا يحصلن على الحد الأدنى للأجور، كثيراً ما يجبرن على العمل لساعات طويلة وخلال العطل دون أجر إضافي. وإذا حصل هناك تحرش جنسيٌ في مكان العمل، فعادة ما يلزمن هؤلاء العاملات الصمت، كما أن ثقافة المجتمع تمنع الحديث عن أمور وتجارب كهذه. وفي بعض أماكن العمل، لا تتوفر هناك المرافق الصحية الخاصة بالنساء. عدا عن ذلك أن العديد من مؤسسات القطاع الخاص ليس لديهم تأمين صحي لموظفيهم ومخاطر الصحة والسلامة تعم في أرجاء المكان.
وعندما تشكو العاملة، تكون معرضة لخطر الطرد من عملها وتعتبر سهل الاستبدال - وفي وضعنا الاقتصادي الحالي، لا أحد يريد المخاطرة بذلك.

أربعة مفتشين فقط !

لـ 10000 شركة خاصة في جنين

يقع معظم هذا الظلم عندما لا تعرف النساء حقوقهن ولمن عليهن أن يلجئن عند وقوع الانتهاك. ووفقا للمادة 106 من قانون العمل الفلسطيني، على جميع الشركات أن تعرض حقوق العاملات على الجدار، لكن هذا بالكاد يحدث. في بعض أماكن العمل التي قمت بزيارتها، لم يسمح أصحاب العمل للعاملات بالتحدث معي. اضافة الى ذلك، فإن الدوائر الحكومية المكلفة بتفتيش المؤسسات الخاصة لضمان الإمتثال لقانون العمل تعاني من نقص الموارد ولا تستطيع تنفيذ ما كُلِّفَت به. حيث أن هناك أربعة مفتشين فقط ل 10000 شركة خاصة في جنين. وحتى هؤلاء الأربعة لا يستطيعون القيام بزيارات ميدانية، وذلك لأنهم لا يملكون الموارد اللازمة لإجراء هذه الزيارات بشكل منتظم. وقد شاركت وحدتنا مع قسم التفتيش في جنين للقيام بزيارات تفتيشية في عامي 2016 و2017. خلال تلك الزيارات، نرافق المفتشين لتذكير أصحاب العمل بالتزاماتهم ولمحاولة التحدث إلى العاملات حول حقوقهن والتعريف بوحدات الحماية المجتمعية المنشأة حديثاً. كما نقوم بتوفير كتيب يتضمن ويعرِّف بحقوق العاملات. ما زلنا نواجه تحديات في الوصول إلى المرأة في مكان العمل. وبالرغم من ذلك، الأمور تتحسن فقد بنى أرباب العمل ثقتهم بنا مع مرور الوقت.

مؤخراً، لجأت امرأة لنا طلباً للمساعدة كانت قد علمت عن وحدات الحماية المجتمعية من خلال إحدى زياراتنا الميدانية. تركت عملها بعد فترة وجيزة، لكنها لم تحصل على مستحقات نهابة الخدمة الخاصة بها. قدمت لدينا هذه المرأة حتى نتمكن من التدخل نيابة عنها حيث انها مترددة في التحدث إلى صاحب عملها مباشرة أو اتخاذ اي إجراءات قانونية وذلك لوجود لها علاقات عائلية تربطها بصاحب العمل. قمنا في وحدة االحماية المجتمعية بتحديد موعد مع صاحب العمل، والذي اجتمع بنا وتعرف بحقوق الموظفين للعمالية. وقد كان متعاوناً للغاية ووافق على دفع المرأة جميع مستحقاتها. وقد تم حل القضية بسهولة لأن كل من الموظف وصاحب العمل كان على دراية بالحقوق العمالية للعاملات. وناسب الحل الطرفين ذلك لأنه لم يضطر أي منهما على إضاعة الوقت والمال في المحكمة. وكان بالطبع فوزاً آخراً لنا لكون عملنا قد حقق النتيجة المرجوة.